الأمم المتحدة

A/HRC/16/66

الجمعية العامة

Distr.: General
8 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.11-10622 110311 160311

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان	٣-٧	٤
ثالثاً –	الوضع المالي لصندوق التبرعات	٨-١٠	٥
رابعاً –	المفوضة السامية لحقوق الإنسان: خطة الإدارة الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١١، واستعراض منتصف العام، والتخطيط، ونظام رصد الأداء	١١-١٤	٦
خامساً –	التعاون التقني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: أنشطة بناء القدرات والمؤسسات	١٥-٥١	٧
	ألف- منطقة أفريقيا	١٦-٢٤	٧
	باء – منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٢٥-٢٨	١٠
	جيم- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٩-٣٤	١٠
	دال – منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	٣٥-٤٠	١١
	هاء – منطقة الأمريكتين	٤١-٤٤	١٣
	واو – بناء القدرات والمؤسسات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام	٤٥-٤٩	١٥
	زاي- المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان	٥٠-٥١	١٦
سادساً –	ترجمة مواضيع حقوق الإنسان وآلياتها إلى توصيات لبرامج وسياسات المفوضية السامية في مجال التعاون التقني	٥٢-٦٨	١٧
	ألف- مجلس حقوق الإنسان	٥٢-٥٤	١٧
	باء – الإجراءات الخاصة	٥٥-٥٦	١٧
	جيم- الاستعراض الدوري الشامل، المتابعة، والتمويل المرتبط بذلك	٥٧-٦٠	١٨
	دال – معاهدات حقوق الإنسان	٦١-٦٣	١٩
	هاء – سيادة القانون والديمقراطية	٦٤-٦٦	٢٠
	واو – مكافحة التمييز	٦٧-٦٨	٢٠
سابعاً –	خاتمة	٦٩-٧٠	٢١

المرفقات

أولاً –	بيان الإيرادات والنفقات المقدَّرة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٢٢
ثانياً –	إيرادات صندوق التبرعات للتعاون التقني مقابل الموارد الأخرى للمفوضية الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠)	٢٣

ثالثاً – نفقات صندوق التبرعات للتعاون التقني مقابل الموارد الأخرى للمفوضية الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠) ٢٤

رابعاً – قائمة الجهات المتبرعة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) ٢٥

خامساً – مجموع التبرعات لصندوق التبرعات للتعاون التقني لكل عام في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) ٢٦

سادساً – حالة التبرعات حسب الصناديق الاستئمانية ٢٧

سابعاً – حالة نفقات صندوق التبرعات للتعاون التقني حسب البعثات الميدانية (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) ٢٨

أولاً – مقدمة

١- يقدم الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان ثم إلى مجلس حقوق الإنسان، تقريراً سنوياً عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تتجلى فيه مناقشات مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وطلب المجلس في مقرره ١٠٢/٢ إلى الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بأنشطتهما وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، وتحديث التقارير والدراسات المعنية. وعليه، يُقدَّم هذا التقرير كتحديث للتقرير السابق[(١)] ويركِّز على عمل مجلس أمناء صندوق التبرعات في عام ٢٠١٠.

٢- وسبق أن فسرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المقرر ١٠٢/٢ بأنه يُبقي على التقارير التي كانت تقدمها لجنة حقوق الإنسان سابقاً ويحدد جولة سنوية لتقديمها. و لم يُقابل هذا التفسير بأي اعتراض حتى الآن، وبالتالي فقد اعتُبر أنه حظي بموافقة ضمنية من الدول الأعضاء. غير أن اعتراضاً رسمياً سُجل عام ٢٠١٠ وإن كان في سياق تقرير آخر استند هو أيضاً إلى المقرر ١٠٢/٢ كأساس لتقديم التقارير السنوية. ولذا أعادت المفوضية السامية النظر في المقرر المذكور وخلصت إلى أن مجلس حقوق الإنسان كان يسعى من خلاله إلى سد ثغرة تقنية بضمان تمديد فترة تقديم التقارير التي كان من المقرر تقديمها إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان لمدة عام واحد، بحيث تقدم إلى الدورة الموضوعية التالية لمجلس حقوق الإنسان. ونظراً إلى انتهاء الفترة الانتقالية المذكورة وتسجيل الاعتراض الرسمي الآن على التفسير السابق للدورات السنوية لتقديم التقارير، فإن على مجلس حقوق الإنسان، إن رغب في استمرار ولاية تقديم هذه التقارير، أن يصدر قراراً أو مقرراً جديداً بهذا الشأن.

ثانياً – مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

٣- يُعين الأمين العام أعضاء مجلس الأمناء لتقديم المشورة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تبسيط أساليب عمل برنامج التعاون التقني وإجراءاته وترشيدها. وأعضاء مجلس الأمناء الحاليون هم: وليام شاباس (كندا وآيرلندا)، الرئيس؛ ومونيكا بنتو (الأرجنتين)؛ وسوزار سوباري (جورجيا)؛ وفاطمة مبايي (موريتانيا)؛ وديبيكا اوداغاما (سري لانكا). وستنتهي فترة الولاية الثانية لكل من السيد وليام شاباس والسيدة بنتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في حين مدد الأمين العام عضوية السيدة أوداغاما لولاية ثانية ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

---

(١) A/HRC/13/61.

٤- وقد تطور النهج الذي يتبعه مجلس الأمناء في عمله في الأعوام الأخيرة من مراجعة مفصلة لفرادى المشاريع إلى إسداء المشورة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن توجيه السياسة العامة، ووضع رؤية واستراتيجية شاملتين بشأن التعاون التقني على مستوى برنامج أوسع. وحظي التوجه الجديد لدور مجلس الأمناء بتقدير المفوضية السامية التي استفادت أيما استفادة بما يتمتع به أعضاؤه من خبرة وحكمة، وخاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي أجريت داخل الأمم المتحدة والمفوضية السامية، ومنها تعزيز المشاركة على المستوى القطري والتخطيط الاستراتيجي.

٥- ويعقد مجلس الأمناء اجتماعاته مرتين في العام في جنيف. وكان مقرراً أن يتزامن عقد دورته الثانية والثلاثين مع عقد المشاورات السنوية لرؤساء البعثات الميدانية التابعة للمفوضية في الفترة ما بين ٢٢ شباط/فبراير و٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وعقد مجلس الأمناء دورته الثالثة والثلاثين في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونظر أثناء هاتين الدورتين في مختلف عناصر برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي يدعمه صندوق التبرعات، وتلقى المستجدات المواضيعية والإقليمية بشأن تنفيذ خطة الإدارة الاستراتيجية للمفوضية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في سياق استعراض منتصف العام، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ونظام رصد الأداء.

٦- وأعرب رئيس مجلس الأمناء باسم المجلس عن تقديره لفرصة المشاركة في حوار تفاعلي مع المفوضة السامية، بعد أن تابع باهتمام تطور عمل المفوضية السامية على مر السنين. وأبدت المفوضة السامية تقديرها لما قدمه أعضاء مجلس الأمناء من توجيهات لعمل صندوق التبرعات للتعاون التقني وامتنانها لهم لاستمرارهم في تقديم خبراتهم والمضي في استعراض عمل المفوضية السامية في الميدان. وعبّرت عن ارتياحها لشكل دورات مجلس الأمناء، بما في ذلك تقديم الإحاطات الإعلامية والتفاعل مع مختلف أقسام المفوضية والدول الأعضاء، مما يشجع مجلس الأمناء على مواصلة تقديم مشورة الخبراء فائقة القيمة لعمل المفوضية في مجال التعاون التقني.

٧- وأطلعت المفوضة السامية مجلس الأمناء على خطة الإدارة الاستراتيجية ومجلس حقوق الإنسان في سياق تعزيز الحوار والتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية. وشكر أعضاء مجلس الأمناء المفوضة السامية على تقديم هذه المستجدات وأشاروا إلى التحول الذي وقع في مجال حقوق الإنسان على مر السنين ودور المفوضية السامية الذي اكتسى أهمية أكبر، وشددوا على النهج المتكامل للعمل الميداني في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً - الوضع المالي لصندوق التبرعات

٨- عرض قسم المالية والميزانية وقسم المانحين والعلاقات الخارجية في المفوضية السامية على مجلس الأمناء المستجدات عن صندوق التبرعات للتعاون التقني الذي يتمتع بوضع مالي

جيد. ولاحظ مجلس الأمناء بارتياح أن صندوق التبرعات كان ثاني أكبر مصدر للأموال الخارجة عن الميزانية في المفوضية. وعلم أن الصندوق، وإن شهد تراجعاً في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انتعش منذ ذلك الحين ونما باطراد وبقوة أكبر على مر السنين. كما أن أنماط الإنفاق في عام ٢٠١٠ كانت إيجابية وظل ارتفاع الدخل مستقراً. وترد الوثائق المقدمة إلى مجلس الأمناء كمرفقات لهذا التقرير.

٩- ولاحظ أعضاء مجلس الأمناء أنه منذ إنشاء صندوق التبرعات للتعاون التقني، تحسّن الوضع المالي تحسناً كبيراً، وذلك بالاعتماد على استراتيجية تمويل مستشاري حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام، والمكاتب القطرية/المكاتب القائمة بذاتها التي توجد بها عناصر معنية بالتعاون التقني، والنجاح في جذب مساهمات الجهات المانحة للصندوق. وأقرّ مجلس الأمناء بأهمية التخطيط والإدارة القائمة على النتائج اللذين لقيا ترحيباً من المانحين، بما يسمح بقياس الأثر لصالح العمل الطويل الأجل في مجال حقوق الإنسان.

١٠- وأكد مجلس الأمناء أن صندوق التبرعات مصدرٌ بالغ الأهمية لتوفير الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ورغم استمرار الأزمة الاقتصادية، أبقي الدول الأعضاء والمساهمون الآخرون عموماً على مستويات مساهماتهم. وأعرب مجلس الأمناء عن امتنانه وشكره للدول الأعضاء والمنظمات على جميع التبرعات المقدمة للصندوق، والتي تعكس ثقتها في عمل المجلس. وأكد مجدداً على أهمية الحصول على الأموال من مجموعة واسعة من المانحين، بما في ذلك تلك البلدان المستفيدة من الصندوق، والتشجيع على تقديم مساهمات، وإن كانت متواضعة باعتبارها إشارة مهمة إلى الرغبة في دعم الصندوق، ومن ذلك مساهمات الدول النامية الداعمة للتعاون بين بلدان الجنوب.

رابعاً - المفوضة السامية لحقوق الإنسان: خطة الإدارة الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١١، واستعراض منتصف العام، والتخطيط، ونظام رصد الأداء

١١- أُحيط مجلس الأمناء علماً بمستجدات تنفيذ خطة الإدارة الاستراتيجية للمفوضة السامية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وعملية التخطيط للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك التقدم المحرز في وضع نظام رصد أداء المفوضية السامية وتنفيذه. وأُخبر بأن خطة الإدارة الاستراتيجية تشمل رؤية المفوضة السامية للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف التي حُددت عند وضع الأولويات المواضيعية الست. وستُصاغ توصيات محدَّدة لإجراء تحسينات وتعرض على فريق الإدارة العليا للمفوضية السامية في الربع الأخير من العام.

١٢- وكان من دواعي سرور مجلس الأمناء أن يلاحظ التقدم المحرز في وضع وتنفيذه نظام رصد الأداء القائم على تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وأُبلغ الأعضاء باتباع نهج نموذجي ستُجرَّب بموجبه العناصر الرئيسية للنظام في عدد من البعثات الميدانية قبل إطلاق البرنامج الكامل على نطاق المفوضية. وتلقى مجلس الأمناء موجزاً عن وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الإنجازات/النتائج من خلال نظام قائم على الأدلة لرصد الأداء وتم تحديث مستجداته عن التقدم المحرز في وضع بروتوكولات لتوحيد أساليب الرصد وضمان إمكانية المقارنة. وفيما يخص متطلبات تقديم التقارير، طلب فريق الإدارة العليا تقديم تقارير عن النتائج كل عام وتقارير عن الإنجازات المتوقعة كل عامين.

١٣- وأُحيط مجلس الأمناء علماً بالتقييم المقبل لأداء المفوضية السامية في دعم الدول لمتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يُجرى تقييم في الربع الأول من عام ٢٠١١. وأقر مجلس الأمناء بصعوبة العمل الجاري في مجال التخطيط والرصد، وفي جميع المجالات المواضيعية وفي خدمة مختلف آليات حقوق الإنسان. وأُبلغ أعضاء مجلس الأمناء بضرورة جعل عمليات التخطيط متكاملة ومبسطة عبر وسائل منها تحسين التنسيق والترابط بين المقر والميدان.

١٤- وأحيط مجلس الأمناء علماً بأن خطة الإدارة الاستراتيجية هي وثيقة تخطيطٍ ملخصة وعامة ولا تعرض تفاصيل الأنشطة، والنتائج، والموارد اللازمة لضمان تحقيق الإنجازات المتوقعة. وهذه المعلومات هي جزء من خطط العمل السنوية التي يُرصد تنفيذها منهجياً عبر استعراض منتصف العام واستعراض نهاية العام على نطاق المفوضية. وكان من دواعي ارتياح مجلس الأمناء أن يلاحظ أنه بعد استعراض منتصف عام ٢٠١٠، تبيّن أن معظم الأنشطة تسير في المسار الصحيح وأن معدلات التنفيذ تخضع للرصد. وتلقى كذلك مستجدات عن التغيرات المفاجئة الناتجة عن الاستجابات للأزمات العالمية.

خامساً - التعاون التقني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: أنشطة بناء القدرات والمؤسسات

١٥- يدعم صندوق التبرعات للتعاون التقني أنشطة التعاون التقني لتعزيز أنشطة بناء القدرات والمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الأمريكتين، ومنطقة أفريقيا التي تحظى بالنصيب الأكبر من الأنشطة.

ألف - منطقة أفريقيا

١٦- أُحيط مجلس الأمناء علماً بما استجد من معلومات عن حالة البعثات الميدانية في منطقة أفريقيا. واطّلع على حالة البلدان والمشاريع والأنشطة، فضلاً عن الاستراتيجيات،

والشركاء، وقيود الميزانية، والأولويات الإقليمية في سياق التعاون التقني. كما أحيط علماً بعمل عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام في كوت ديفوار، وهايتي، وليبريا، وسيراليون، والسودان، والصومال، وبوضع مستشاري حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (بوروندي)، وغينيا، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر، ورواندا، وعن وضع المكاتب القطرية في غينيا وتوغو.

١٧- وأُبلغ بأن خطة الإدارة الاستراتيجية، وإن كانت المرشد الأساسي في تحديد القضايا التي تركز عليها المفوضية السامية، فإن هذه الأخيرة بحاجة إلى التركيز على القضايا الناشئة وإرساء توازن في الاستجابة لها والتدخل حيثما يمكن تحقيق أقصى قدر من التأثير، كما هو الحال مثلاً في مشاركتها الإيجابية في سياق الانتخابات في توغو، إضافة إلى إنشاء مكتب في غينيا وتعيين مستشار لحقوق الإنسان في كينيا بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين.

١٨- واستمر العمل في منطقة أفريقيا في جميع المجالات المواضيعية الستة التي شكلت فيها جميع تحديات حقوق الإنسان أولويات، ولا سيما ما يخص مكافحة التمييز في إطار إعلان ديربان عبر معالجة مسألة التمييز العرقي الإقليمي والطبقي، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مهمة في غاية الأهمية والصعوبة، ولا سيما من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأحاط مجلس الأمناء علماً بالتعاون الناجح مع الشركاء وأعرب عن ارتياحه بأن المفوضية السامية واصلت عملها في تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لحقوق الإنسان من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٩- وأُحيط مجلس الأمناء علماً بالتقدم المحرز في استعراض منتصف العام وبالتطورات الجديدة في البعثات الميدانية في أفريقيا حتى رغم محدودية الموارد المالية والبشرية، والوجود الكبير لعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام. وطلب مجلس الأمناء معلومات عن التطبيق الفعلي لخطة الإدارة الاستراتيجية في العمل الميداني وأعرب عن سروره باعتماد نهج تصاعدي عند وضع هذه الخطة. وأقرت المفوضية السامية بضرورة أن تكون الخطة استراتيجية وتتطلع إلى المستقبل كيما تضمن بلوغ النتائج والتأثير المرجوين وتحقيق الإنجازات المتوقعة.

٢٠- وعُرضت على مجلس الأمناء مستجدات العمل في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، والعمل على تعزيز التواصل مع هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل. وشجع المجلس على بذل جهود إضافية للتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجالات التعاون المحدّدة وأعرب عن سروره للاهتمام الذي أبدته كل من ليسوتو، وموزامبيق، وزمبابوي، وبما أحرزته من تقدم في إنشاء مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها.

ولوحظ أن مشاريع التعاون التقني في جنوب أفريقيا من شأنها أن تكون محافل تعلم لبلدان أخرى في المنطقة. كما يجري توظيف مستشار لحقوق الإنسان في مدغشقر.

٢١- وفي الصومال، تضمّن إطار التعاون التقني الذي اعتمدته الحكومة الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠٠٩ مجالات التدخل الرئيسية التالية: تعزيز قدرات السلطات في مجال حقوق الإنسان، ودعم أنشطة الرصد والإبلاغ والدعوة، والمساهمة في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، والمساهمة في تشكيل قوات أمن تمتثل لحقوق الإنسان، وإذكاء وعي الجمهور بحقوق الإنسان. بيد أن تنفيذ هذا الإطار تأثر، للأسف، بتحديات وقيود كبيرة. وأُحيط مجلس الأمناء علماً بما تقدمه المفوضية السامية من خدمات استشارية للجنة الاتحادية المستقلة لإعداد الدستور، وما تقوم به من أنشطة الدعوة من أجل التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل، وعملها على تعميم حقوق الإنسان في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ودعمها لولاية الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في الصومال. وأُبلغ مجلس الأمناء أيضاً أنه من المقرر أن تخضع الصومال للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، ورحب بالنتائج التي تحققت بموارد مالية محدودة رغم الظروف الصعبة السائدة، بما شجع المفوضية السامية على التصدي في برامجها للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

٢٢- ورغم أن عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في السودان يعمل مع مؤسسات على إعداد عملية الانتخابات بهدف تحقيق النزاهة والشفافية، لاحظ مجلس الأمناء أنه من المهم أن تساهم المفوضية السامية مساهمة هادفة في سياق عملية الاستفتاء بإعداد خطة عمل للتدخل في جميع الاحتمالات المختلفة بصرف النظر عن احتمال أن تكون هناك خطة طوارئ لعنصر حقوق الإنسان في البعثة المتكاملة.

٢٣- وكان المستشار المعني بحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى قد نظم، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، حلقات عمل بشأن وضع مشاريع وأنشطة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل لرواندا. وعُقدت أيضاً مشاورات مع أعضاء البرلمان بخصوص دورهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشاد مجلس الأمناء بالعمل الممتاز للمستشار كمحفز ومناصر لحقوق الإنسان لدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٤- وشكر مجلس الأمناء المفوضية السامية على عرضها المستفيض للأنشطة في منطقة أفريقيا وأقر بالتحديات المطروحة في المناطق دون الإقليمية ورحب بالإنجازات المحققة. وأبرز أهمية العمل بهدف تطوير آليات العدالة والمساءلة في المنطقة، وشدد على دور التنسيق الذي ينبغي أن يضطلع به مستشارو حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية بما يشمل العلاقات مع الحكومات. وأكد المجلس على ضرورة أن تضع المفوضية السامية خطط طوارئ استراتيجية مستفيدة من الخبرات والدروس المستخلصة في مسار عملها في مجال حقوق الإنسان في عمليات السلام استعداداً لمواجهة التحديات الناشئة في المنطقة.

باء – منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٥- أُحيط مجلس الأمناء علماً بأحدث التطورات التي شهدتها المنطقة في مجال حقوق الإنسان، وحالة البعثات الميدانية، ومشاريع وأنشطة التعاون التقني التي يمولها صندوق التبرعات، والتحديات المطروحة. وأُطلع على حالة عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام في أفغانستان وتيمور – ليشتي وعلى حالة مستشاري حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا.

٢٦- وأُبلغ مجلس الأمناء بالتطورات الإيجابية في بابوا غينيا الجديدة، إذ أُنشئت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وقام المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة ناجحة مع بعض من أهم شركاء التنمية مثل الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، سيشكل الاستعراض الدوري الشامل عملية مهمة في منطقة المحيط الهادئ وتبين للمفوضية السامية أن التفاعل مع الدول كان سهلاً إلى حد ما رغم قلة التصديقات والتقارير المقدمة بموجب المعاهدات.

٢٧- كما تلقى مجلس الأمناء معلومات محدثة عن التحديات القائمة في أفغانستان حيث تفاقم النزاع وتدهور الوضع الأمني وتسبب ذلك في مشاكل توظيف أدت إلى تأخر تنفيذ أنشطة التعاون التقني. ولكن أنشطة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ والدعوة ظلت مستمرة. وأحيط المجلس علماً بالوضع في تيمور – ليشتي فيما يخص إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتباطؤ تنفيذ الأنشطة في سري لانكا بسبب ضعف التعاون مع الشركاء، واستمرار أنشطة التعاون التقني في إندونيسيا بعد رحيل مستشار حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٨- وأعاد مجلس الأمناء تأكيد دعمه للبعثات الميدانية في المنطقة وأعرب عن ارتياحه لأدائها الفعال، مشدّداً على ضرورة أن تضع المفوضية السامية مزيداً من استراتيجيات التدخل المحددة وأهمية توطيد العلاقات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم – منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٩- قُدمت لمجلس الأمناء لمحة عامة عن البعثات الميدانية للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واطلع على المشاريع والأنشطة الممولة من صندوق التبرعات في المنطقة، بما في ذلك الاستراتيجيات المنتهجة في إطار التعاون التقني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٠- ووقعت المفوضة السامية وحكومة موريتانيا على اتفاق إنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسيقام المكتب القطري في نواكشوط بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٣١- وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تطلّب حجم التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وتعقدها قدراً عالياً من التكيّف من جانب البعثة الميدانية. وأُبلغ مجلس الأمناء أن الأولويات الرئيسية للمفوضية السامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتركز على المساءلة، وحق الفرد في الحياة وأمنه الشخصي، وحرية التنقل، والتمييز. كما أحيط علماً بقيادة المفوضية السامية للفريق العامل المعني بمجموعة الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن قدرات المفوضية وأنشطتها في مجال الرصد، وذلك استجابة لطلبات مجلس حقوق الإنسان. وفيما يخص الرصد، جرى التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن تولي المفوضية السامية اهتماماً أكبر للقدس الشرقية. وأُشير إلى أن البعثة الميدانية تواصل توفير خدمات التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات للسلطات الفلسطينية.

٣٢- ومن المقرر إيفاد مستشار لحقوق الإنسان إلى فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، ولا تزال المفاوضات جارية بهذا الشأن. وأُطلع مجلس الأمناء على أنشطة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط في لبنان والمشاورات الجارية مع الدول الأعضاء بخصوص المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا المزمع إنشاؤه. وأبدى مجلس الأمناء ارتياحه لما حققته زيارة المفوضة السامية لبلدان مجلس التعاون الخليجي من نجاح وللمتابعة التي تلت تلك الزيارة. وأكد مجلس الأمناء من جديد على ضرورة أن تضع المفوضية السامية خطة طوارئ استراتيجية للمساعدة على معالجة شواغل حقوق الإنسان في المنطقة عند الحاجة. وأُحيط مجلس الأمناء علماً بالتقدم الذي أحرزه مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في قطر.

٣٣- وأبدى مجلس الأمناء اهتمامه كذلك بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب والحق في حرية التعبير وحق تكوين الجمعيات في المنطقة، ورحب بالجهود المبذولة في المنطقة رغم التحديات القائمة. وشرع مجلس الأمناء في مناقشة عامة عن عقوبة الإعدام في المنطقة، ومن المحتمل عقد حلقات عمل بغية الترويج لإلغائها.

٣٤- وتلقى مجلس الأمناء مستجدات عامة عن تحديات حقوق الإنسان في العراق، وأحيط علماً بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولاحظ أن التخطيط ووضع استراتيجيات التدخل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يكتسيان أهمية بالغة في تهيئة بيئة مستقرة تسمح بالتمتع الكامل بجميع الحقوق.

دال - منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

٣٥- اطّلع مجلس الأمناء على التطورات الأخيرة التي شهدتها البعثات الميدانية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وعلى التحديات القائمة - ومنها القيود السياسية والبشرية والمالية والإدارية - التي تعرقل تنفيذ الأولويات في المنطقة.

٣٦- وأحيط مجلس الأمناء علماً بحالة مستشاري حقوق الإنسان في جورجيا، ومولدوفا، والاتحاد الروسي، وحالة الوجود الميداني في كوسوفو[٢]. واطلع مجلس الأمناء على العمل المنجز في مجال التعديلات التشريعية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من خلال تنظيم حلقات عمل مع جمعية كوسوفو ودورها في تعيين أمين المظالم بهدف تعزيز الامتثال لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتعمل المفوضية السامية أيضاً مع شركاء آخرين في كوسوفو مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وبالتالي اكتسبت سمعتها بصفتها الجهة المنسقة للعمل في مجال حقوق الإنسان. وأبدى مجلس الأمناء اهتماماً إذ علم أن برنامج الاتحاد الأوروبي المتكامل في كوسوفو يتيح للمفوضية السامية فرصة تعميم قضايا حقوق الإنسان.

٣٧- وفي منطقة جنوب القوقاز التي تواجه تحديات مرتبطة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نفذت المفوضية السامية أنشطة لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل زيادة القدرة المحلية على ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وساهم كبير مستشاري حقوق الإنسان في مجموعات العمل التي أنشأتها الحكومة الجورجية بغية إعداد استراتيجية لإصلاح القضاء، مع التركيز على قضايا المؤسسات الإصلاحية والإفراج رهن المراقبة وقضاء الأحداث. وساهم كذلك، عبر سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، في زيادة وعي المجتمع في أذربيجان بضرورة عدم تجريم القذف والتشهير. ونتيجة لذلك، وُضع مشروع قانون لم ينظر فيه البرلمان بعدُ. وواصلت المفوضية السامية الترويج لتصديق البلدان على معاهدات حقوق الإنسان وتعاملها مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ووافقت حكومة أذربيجان على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وتجلت شواغل حقوق الإنسان في هذه الوثيقة. وأشار مجلس الأمناء إلى أنه في حالة ارتفاع مستوى التصديق، فإن التحدي المطروح هو التنفيذ العملي للقوانين. وأعرب مجلس الأمناء عن اطمئنانه إلى أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية تشجع مشاركة البلدان في المنطقة في مجال حقوق الإنسان.

٣٨- وعلم مجلس الأمناء بالتقدم المطرد في إنجاز الدورة الأولى من برنامج الماجستير في مجال حقوق الإنسان في كبريات الجامعات الروسية وبرنامج زمالات المفوضية السامية لفائدة الشعوب الأصلية. وتُجرى حالياً الدورة الثانية، وكانت انطباعات الطلاب الذين درسوا في الجامعات الأوروبية إيجابية. ومن دواعي سرور مجلس الأمناء أن المجتمع المدني كان دائماً يدعم البرنامج وكان واعياً بأهدافه على المدى الطويل. وأحيط مجلس الأمناء علماً كذلك بشبكة القضاة المعنية بحقوق الإنسان التي أنشئت في الاتحاد الروسي والتي سيُوضع من أجلها الفقه القانوني للأمم المتحدة باللغة الروسية على موقع المفوضية السامية. ومن المنتظر أن تقوم

(٢) ينبغي فهم أي إشارة إلى كوسوفو في هذا التقرير، سواء إلى الإقليم أو المؤسسات أو السكان، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩) ودون المساس بوضع كوسوفو.

المفوضة السامية بزيارة البلد العام المقبل. ويُعد مكتب أمين المظالم شريكاً رئيسياً في الاتحاد الروسي.

٣٩- وأحيط مجلس الأمناء علماً بمستجدات العمل المنجز في جمهورية مولدوفا في إطار التحضير للتصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعته. وكان للمفوضية السامية كذلك دور فعال في بناء قدرات مركز حقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مولدوفا) عن طريق تنظيم دورات إعلامية وتقديم الخبرات، وفي تقديم المشورة بشأن عملية إعداد هذا المركز لطلب اعتماده لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستخضع جمهورية مولدوفا للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، وتساعد المفوضية السامية حالياً في عملية التحضير للاستعراض. وتجرى الآن مباحثات مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن إيفاد مستشار لحقوق الإنسان إلى أوكرانيا في عام ٢٠١١.

٤٠- وعقب أعمال العنف التي شهدتها قيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُرسل موظفو حقوق الإنسان إلى جنوب قيرغيزستان للعمل في الميدان لعام واحد. وأُبلغ مجلس الأمناء كذلك بأن المكتب الإقليمي لأوروبا في بروكسل عكف على دراسة قضية التمييز والهجرة باعتبارها أولوية من الأولويات. وتعمل المفوضية السامية عن كثب مع مجلس أوروبا على قضايا السكن اللائق، والتعليم والهجرة، والاتجار بالأطفال. وأشار مجلس الأمناء بارتياح إلى ما يجري من بحث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

هاء - منطقة الأمريكتين

٤١- اطّلع مجلس الأمناء على آخر التطورات التي طرأت على ما موّله صندوق التبرعات من البعثات الميدانية والمشاريع والأنشطة والاستراتيجيات والشركاء والأولويات الإقليمية في سياق التعاون التقني في الأمريكتين. وتتميز المنطقة عموماً بأنظمة ديمقراطية مستقرة، وأطر قانونية متينة، ومؤسسات وطنية جيدة لحقوق الإنسان، ومجتمع مدني منظم، وبمستوى عال من التصديق على الاتفاقيات، ولذا فهي تتيح عدداً من فرص التعاون مع المفوضية السامية في مجالات محددة لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أُبلغ مجلس الأمناء بأن التحديات المطروحة تتعلق أساساً بعدم المساواة، وقلة فرص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتمييز ضد الشعوب الأصلية والأقليات، وإقامة العدل، ومكافحة الإفلات من العقاب، واستتباب الأمن العام. وأُحيط علماً بعقد مشاورة إقليمية في بنما مع رؤساء البعثات الميدانية والخبراء في آب/أغسطس ٢٠١٠ لتقييم حقوق الإنسان والوضع السياسي في المنطقة. وأثناء هذه المشاورة، اتفق المشاركون على أن الأولويات المحددة في خطة الإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لا تزال سارية، وركزوا على قضيتي الأمن العام والشعوب الأصلية.

٤٢- وكان من دواعي سرور مجلس الأمناء أن يعلم باستكمال وزع مستشارين لحقوق الإنسان في باراغواي وهندوراس وتشغيل المكتب الإقليمي في سانتياغو في شيلي. وتعمل المفوضية السامية على مراجعة التشريعات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات عبر النظر في قانون مناهضة التمييز، ودعم الحكومة على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان في تخطيط السياسات، إضافة إلى وضع خطة عمل لحقوق الإنسان في كل من نيكاراغوا وإكوادور. واطّلع مجلس الأمناء على التحديات التي تواجهها المفوضية السامية في النهوض بآليات حماية حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية.

٤٣- وأعرب مجلس الأمناء عن ارتياحه للعمل المنجز دعماً لجهود إقامة العدل في المكسيك وكولومبيا ونيكاراغوا وبنما، وإصدار المفوضية السامية لمذكرة بصفتها صديقة للمحكمة[٣] في غواتيمالا لإرساء سوابق قضائية بشأن تمكين أصحاب الحقوق من المشاركة في السياسة العامة. وأدت كارثة الزلزال في هايتي، التي تكبد أثناءها قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خسائر في الأرواح، إلى ممارسة ضغط هائل على عملية تنفيذ أنشطة التعاون التقني من قبل عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للسلام في هايتي، وكان للكارثة أثر كبير على قدرة المفوضية السامية على إدارة مجموعة الحماية. وأقرّ مجلس الأمناء بالتحديات المطروحة ورحب بالإنجازات المحققة.

٤٤- وأُحيط مجلس الأمناء علماً كذلك بالأنشطة المحتملة في العام القادم والمتمثلة في المشاركة أكثر مع بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية من أجل زيادة مستوى تصديقها على الصكوك الدولية، وتحسين مستوى تقديم التقارير، وزيادة عدد الدعوات المفتوحة الموجهة إلى الإجراءات الخاصة، وتحسين التعريف بآلية الاستعراض الدوري الشامل. واطّلع مجلس الأمناء على أوضاع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحالة النظم القضائية، وأشار إلى أن التحدي سيتجلى في إيجاد الاستراتيجية المثلى لإحداث الأثر المطلوب من النهوض بالمؤسسات الوطنية عبر تطبيق المعايير الدولية التي تعزز آليات المساءلة. وأقر مجلس الأمناء بالجهود المهمة المبذولة في المنطقة من أجل إرساء علاقات مع الحكومات والسلطات المحلية. وفي مكتب المفوضية السامية في المكسيك، أُتيحت للمفوضية، في إطار ولاية الرصد، فرصة تعزيز وجودها في الدولة وتنظيم بعثات لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان. وعلم مجلس الأمناء بخطة تنفيذ برنامج النهج القائم على حقوق الإنسان في شراكة مع الحكومة والجيش والمجتمع المدني. ولاحظ أن مسألة التصدي للإفلات من العقاب واستتباب الأمن العام تشكل تحدياً في المنطقة. واطلع مجلس الأمناء على التعاون الناجح في إكوادور مع فريق الأمم المتحدة القطري، وتنفيذ برامج مشتركة بشأن إصلاح القضاء، وتقديم المشورة التقنية في إطار إعداد الدستور الجديد في إكوادور.

---

(٣) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قدمت المفوضية السامية، بصفتها صديقة للمحكمة، مذكرة إلى المحكمة الدستورية في غواتيمالا في قضية ضد قائد عسكري سابق على خلفية الاختفاء القسري لعدد من سكان قرية شواتولوم بين ١٩٨١ و١٩٨٤.

واو - بناء القدرات والمؤسسات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام

٤٥- تلقى مجلس الأمناء عرضاً عاماً للأنشطة التي اضطلع بها قسم دعم بعثات السلام والاستجابة السريعة التابع للمفوضية السامية. وتتوزع أنشطة القسم على أربعة مجالات رئيسية هي: الاستجابة السريعة، وحقوق الإنسان في العمل الإنساني، ودعم بعثات السلام، وإدارة قائمة العاملين في بعثات السلام. وأحيط مجلس الأمناء علماً بالدور المتنامي لهذا القسم في إدارة الشراكات في المقر وعلى المستوى الميداني أثناء الأزمات (وأثناء حالات الطوارئ الإنسانية وغيرها) وفي سياق برنامج الأمم المتحدة للسلم والأمن (إدارة عمليات حفظ السلام) والبعثات الرئيسية (إدارة الشؤون السياسية).

٤٦- ويوجه هذا القسم مشاركة المفوضية السامية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي الآلية الأساسية للتنسيق بين الوكالات في تقديم المساعدة الإنسانية وتضم الشركاء البارزين في مجال العمل الإنساني من الأمم المتحدة وخارجها[٤]. ويدعم القسم دور المفوضية السامية في مجموعة الحماية، ولا سيما عندما تلتزم المفوضية بقيادة جهود الحماية المشتركة بين الوكالات على الصعيد الميداني كما كان الحال في هايتي في أعقاب الزلزال. والتحدي الذي تواجهه المفوضية السامية هو تعميم حقوق الإنسان في المراحل المختلفة للعمل الإنساني بدءاً بالإنذار المبكر ووصولاً إلى التأهب، والتخطيط للطوارئ والاستجابة لها، والانتقال إلى مرحلة التعافي. وشُدّد على أن المشاركة المبكرة للمفوضية السامية في العمليات الإنسانية تساهم في التحول من تقديم المساعدة الإنسانية بشكل قائم على الاحتياجات إلى تقديمها بشكل قائم على الحقوق. وعلم مجلس الأمناء بالتحديات التي تواجهها المفوضية السامية أثناء أداء عملها في هايتي وقيرغيزستان. كما أن المفوضية السامية تنظم ست مشاورات إقليمية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بشأن حقوق الإنسان والعمل الإنساني في غرب أفريقيا، ووسطها، وشرقها، والشرق الأوسط، وأمريكا الوسطى والجنوبية، وجنوب شرق آسيا بهدف تعزيز القدرة التشغيلية للمفوضية السامية كيما تشارك بفعالية في أنشطة التأهب للحالات الإنسانية والاستجابة لها. وتُجرى كذلك المشاورات على نطاق أوسع للمساهمة في وضع إطار على مستوى المفوضية للمشاركة في العمل الإنساني.

٤٧- واطّلع مجلس الأمناء على التقدم المحرز في مجال دعم إدماج حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للسلم والأمن. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، أعرب مجلس الأمناء عن اطمئنانه للمناقشات الجارية على أعلى مستويات منظومة الأمم المتحدة بشأن إمكانية تطبيق سياسة المشروطية على جميع بعثات حفظ السلام وتقضي بعدم قيام العنصر العسكري لبعثات الأمم المتحدة بتوفير الدعم للقوات المسلحة الوطنية إذا ما ثبت تورطها في انتهاكات لحقوق

---

(٤) أنشئت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في حزيران/يونيه ١٩٩٢ استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٤ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية.

الإنسان. ولوحظ أن المفوضية السامية تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في اختيار موظفي حقوق الإنسان لتعيينهم في بعثات الأمم المتحدة للسلام، وتقوم بذلك رسمياً تحت إشراف إدارة عمليات حفظ السلام عن طريق الموافقة الموضوعية على المرشحين. كما تقدم المفوضية السامية المشورة في عملية اختيار رؤساء عناصر حقوق الإنسان وتيسيرها.

٤٨- وفيما يخص الاستجابة السريعة، دعم القسم إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى الانتخابات في توغو؛ وتشكيل الفريق المعني بمتابعة تقرير غولدستون؛ وإنشاء البعثة الدولية لتقصي الحقائق في الاعتداء على قافلة سفن المساعدة الإنسانية إلى غزة (A/HRC/RES/14/1)؛ وإنشاء الفريق الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزاع في سري لانكا؛ وافتتاح المكتب القطري في غينيا وإيفاد فريق من المراقبين لرصد حالة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات؛ وتنفيذ عملية الطوارئ المؤقتة في جنوب قيرغيزستان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نُظمت دورة تدريبية أولية بشأن تقصي الحقائق ومهارات التحقيق لفائدة بعض الأعضاء المدرجين على القائمة.

٤٩- واطلع مجلس الأمناء على التقدم المحرز في مجال أدوات الإنذار المبكر التي يطورها القسم لدعم اتخاذ القرار على مستوى الإدارة العليا أثناء الأزمات. وعلم بما تقوم به المفوضية السامية من تنسيق مع الفريق العامل الفرعي المعني بالتأهب التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومع مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية. وأخيراً أحاط مجلس الأمناء علماً بإعادة إطلاق مشروع قاعدة بيانات انتهاكات حقوق الإنسان وبوضع خطط لتعميم قاعدة البيانات في المكسيك، وأوغندا، ونيبال، وبوروندي، وكوت ديفوار كمرحلة أولى.

زاي - المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

٥٠- أُبلغ مجلس الأمناء بما استجد من معلومات عن تعاون قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية مع الأقسام الجغرافية، وشعبة هيئات المعاهدات، وشعبة مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، والبعثات الميدانية، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في أداء عملها. ونظمت المفوضية السامية خلال العام حلقات عمل إقليمية بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لآليات حقوق الإنسان. وعلم مجلس الأمناء بالنتائج الجيدة لثلاث مشاورات عُقدت في أديس أبابا، وستراسبورغ، وواشنطن العاصمة في إطار الإعداد لحلقة العمل الدولية بشأن "تعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية" التي عُقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٠ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/١٢. وحضر حلقات العمل هذه خبراء من الآليات الإقليمية وهيئات المعاهدات وغيرها، وأفضت إلى سلسلة من التوصيات من بينها تعيين مراكز تنسيق داخل الترتيبات الإقليمية للاتصال مع منظومة الأمم المتحدة.

٥١- وتلقى مجلس الأمناء معلومات محدثة عن تعزيز المؤسسات الوطنية وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات، وأشاد بالدعم الذي أبدته الإدارة العليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أكدت مجدداً على شراكتها الاستراتيجية مع المفوضية السامية لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنهوض بها بغية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى المحلي. كما أحاط مجلس الأمناء علماً ببرنامج الزمالة الذي يُنفذ حالياً وبحالة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

سادساً - ترجمة مواضيع حقوق الإنسان وآلياتها إلى توصيات لبرامج وسياسات المفوضية السامية في مجال التعاون التقني

ألف - مجلس حقوق الإنسان

٥٢- أُحيط مجلس الأمناء علماً بمستجدات الفريق العامل المعني بالاستعراض الذي يتناول المسائل الموضوعية والإجرائية واطلع على مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وإجراءات تقديم الشكاوى، وعلاقة التعاون التقني بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الميدان.

٥٣- وأبرز مجلس الأمناء النجاح الذي يتحقق حالياً بفضل المشاركة النشطة للدول في عملية الاستعراض الدوري الشامل بوسائل منها إسهام المجتمع المدني إسهاماً مهماً للغاية عبر تقديم التقارير. غير أن هناك من أشار إلى إمكانية تحسين جودة ونوعية التوصيات المنبثقة عن العملية.

٥٤- وتساءل مجلس الأمناء عن وجود استراتيجية لدى مجلس حقوق الإنسان لإشراك المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان مشاركتها على نطاق واسع في إعداد تقارير بديلة عن حقوق الإنسان الحساسة وفي دورات مجلس حقوق الإنسان. ونوّه بما يقوم به مجلس حقوق الإنسان حالياً من عمل وشكره على ذلك متطلعاً إلى الاستعراض المقبل.

باء - الإجراءات الخاصة

٥٥- أحيط مجلس الأمناء علماً بما تحقق من عمل في الولايات المواضيعية التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفئات المستهدفة (المهاجرون والشعوب الأصلية والنساء والأطفال)، واطّلع على الهيكل الشامل لفرع الإجراءات الخاصة. وقدمت المفوضية السامية تحديثاً لعمل الإجراءات الخاصة، والأفرقة العاملة، والولايات الجديدة، بما في ذلك استعراض الولايات وتنفيذ مدونة قواعد السلوك. وأشاد المجلس بالمساهمة القيمة للمكلفين بولايات في تطوير القانون الدولي.

٥٦- وشكر مجلس الأمناء فرع الإجراءات الخاصة على معلوماته المحدثة، وأشار إلى أهمية الحفاظ على كل من الولايات المواضيعية والقطرية، ودعا إلى تعزيز الفريق الاستشاري المعني بترشيح المكلفين بولايات من القائمة العلنية.

جيم - الاستعراض الدوري الشامل، المتابعة والتمويل المرتبط بذلك

٥٧- أحيط مجلس الأمناء علماً بأن المفوضية السامية وضعت استراتيجية للاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٠ استندت إلى نهج شامل لتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات المفوضة السامية. وأُبلغ بأن إطار النهج الاستراتيجي لتنفيذ التوصيات ومتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل يتحقق من خلال: النشر وإدارة المعارف، وتقديم الدعم المباشر لتنفيذ التوصيات، وتتبع حالة تنفيذها.

٥٨- وأُحيط مجلس الأمناء علماً بأنشطة الاستعراض الدوري الشامل في بيلاروس، وبأن المكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بصدد وضع اقتراح من شأنه مساعدة البلدان الجزرية للمحيط الهادئ على ترتيب أولوية توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى بطريقة شاملة بغية تحقيق تأثيرات ملموسة على الصعيد القطري. وأُشير إلى ضرورة تعزيز القدرات في منطقة المحيط الهادئ على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. كما أُخبر مجلس الأمناء بتنظيم حلقة عمل لما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل في جنوب أفريقيا وبتلقي طلبات رسمية للمساعدة من الدول التالية: بوركينا فاسو، وإكوادور، والرأس الأخضر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور.

٥٩- وأُحيط مجلس الأمناء علماً بالصندوقين الاستئمانيين للاستعراض الدوري الشامل وأغراضهما المتميزة لتيسير مشاركة الدول في عملية الاستعراض الدوري الشامل ومساعدتها على تنفيذ توصيات المتابعة. وأشاد بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري واشتراكه في إعداد وثائق ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل.

٦٠- وفي الختام، أعرب مجلس الأمناء عن اهتمامه بالجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل وأبدى، على وجه الخصوص، رغبته في إجراء جولة ثانية من الزيارات والبعثات إلى الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء وشجع المفوضية السامية على توثيق هذه العملية. وطلب معلومات عن استراتيجية المفوضية السامية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها عملية المتابعة، وأشار إلى أهمية جميع آليات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، وتفاعل الدول مع كل من هذه العمليات. وشكر مجلس الأمناء المفوضية السامية على المعلومات المحدثة بشأن

الاستعراض الدوري الشامل، وأعرب عن تقديره للموقع الإلكتروني للاستعراض الدوري الشامل باعتباره مصدراً مفيداً لعمله.

دال – معاهدات حقوق الإنسان

٦١- أُبلغ مجلس الأمناء بأن مستوى تصديق الدول على المعاهدات شهد ارتفاعاً أدى إلى زيادة عمل هيئات المعاهدات المعنية. وأحيط علماً بالتقدم المنجز في تقارير متابعة الاستعراض الدوري الشامل، وهو مجال أبدت الدول اهتماماً بالغاً به، كما تلقى معلومات محدثة عن إنشاء هيئات معاهدات جديدة وأفرقة عاملة حكومية دولية بسبب إمكانية اعتماد معاهدات جديدة، وعن تطور العمل من حقوق الإنسان التقليدية البحتة إلى مجالات جديدة وصعبة مثل حقوق المسنين، والمرتزقة، وشركات الأمن الخاصة. وأحيط المجلس علماً بحجم العمل في المفوضية السامية، إذ دعمت ٧٤ أسبوعاً من دورات هيئات المعاهدات والاجتماعات التشاورية التي نظمتها هذه الهيئات في دبلن ومراكش وبوزنان بغية تعزيز أساليب عملها. كما أن هيئات المعاهدات تجري استعراضاً لتنسيق أساليب عملها وتبسيط عملية تقديم التقارير، وتنظر في إدراج مشاورات غير رسمية وجلسات لتبادل الأفكار تشمل المجتمع المدني والدول. وتدرس هيئات المعاهدات السبل التي يمكن من خلالها تنفيذ التوصيات على الصعيد القطري، وعقدت حلقات عمل للمتابعة من أجل معالجة هذه المسألة في إطار نهج متكامل ومنتظم. وأُخبر مجلس الأمناء بأنه يجرى النظر حالياً في إدماج توصيات آليات من قبيل الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة سعياً لاتباع نهج موحد.

٦٢- وأحاط أعضاء مجلس الأمناء علماً مع التقدير بعمل هيئات المعاهدات باعتبارها آلية مستقلة وأوصوا بتعزيز رصد تنفيذ التوصيات. وفيما يخص أعضاء هيئات المعاهدات، أوصى المجلس باعتماد المبادئ التوجيهية والإجراءات التي تضعها المفوضة السامية لتيسير تعيينهم من قبل الدول الأعضاء. وشدّد أيضاً على أن هيئات المعاهدات بحاجة إلى توطيد علاقتها بالبعثات الميدانية لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير في عملها. وأقرّت المفوضية السامية بإمكانية إضفاء طابع مؤسسي على الروابط مع الميدان عبر البعثات الميدانية القائمة عبر وسائل منها تنظيم اجتماعات غير رسمية لتبادل المعلومات لضمان اتباع نُهج منسقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٦٣- وأُشيد بالقبول الذي تحظى به عملية الاستعراض الدوري الشامل، مع الإشارة إلى أن هيئات المعاهدات واجهت تحدياً في جعل عملياتها أكثر نشاطاً ونجاحاً. ونوّه مجلس الأمناء بما تضعه هيئات المعاهدات من معايير قيمة سعياً إلى تعزيز تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأكد على أهمية استفادة هيئات المعاهدات من توصياتها السابقة.

هاء – سيادة القانون والديمقراطية

٦٤- أحيط مجلس الأمناء علماً بمستجدات عمل قسم سيادة القانون والديمقراطية في أنشطة التعاون التقني بالتعاون مع الفروع الأخرى للمفوضية السامية وذلك عبر المساعدة على وضع القواعد والمعايير، بما في ذلك تنفيذ أفضل الممارسات في الميدان. وأُبلغ مجلس الأمناء بالعمل المنجز في مكافحة الإفلات من العقاب، الذي استهدف الشروع في برنامج لدعم المساءلة الوطنية في الميدان عن طريق التركيز على آليات التحقيق المختلفة – لجان التحقيق على وجه الخصوص. وعلم مجلس الأمناء بوضع أداة للسياسة العامة لفائدة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٦٥- وأحيط مجلس الأمناء علماً بأهمية إنشاء لجان تحقيق وطنية مستقلة، وهو الأمر الذي أكدته مؤخراً المفوضة السامية. وأعدت المفوضية السامية أيضاً تقريراً عن التوجيهات بشأن وضع إطار لحماية الشهود والضحايا في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. والخطة الاستراتيجية للمفوضية السامية في هذا المجال هي مواصلة العمل على المساءلة على الانتهاكات الجسيمة، وإنشاء لجان تحقيق وطنية، والمساءلة فيما يتعلق بالمحاكمات على المستوى الوطني. كما علم مجلس الأمناء بالشواغل القائمة في أمريكا اللاتينية بشأن تأثير الجريمة المنظمة في استتباب الأمن العام. وأبدى تقديره لجهود المفوضية السامية تقديم المشورة في مجال العدالة الانتقالية عبر وضع المعايير، وإسداء النصح، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات. وأعرب المجلس عن ارتياحه لإنتاج أدوات تضم مجموعات من أفضل ممارسات العمليات الميدانية للأمم المتحدة في مجال العدالة الانتقالية.

٦٦- واستفسر مجلس الأمناء عن موضوع العدالة التقليدية وضرورة تبادل الأفكار وأُبلغ بأن خبراء في القانون الدستوري في كولومبيا أدرجوا العدالة التقليدية في الفقه القضائي وأشار إلى ضرورة إجراء بحوث إضافية بشأن تعايش هذين النظامين. وأشاد مجلس الأمناء بعمل القسم وأكد أن استقلال المؤسسات الوطنية أمر في غاية الأهمية لكي تنجح في عملها.

واو – مكافحة التمييز

٦٧- أعرب مجلس الأمناء عن سعادته لتعزيز قدرة قسم مكافحة التمييز التابع لشعبة البحوث والحق في التنمية في المفوضية السامية. وفي سياق دعم الآليات، واصل القسم عمله مع الأفرقة العاملة المختلفة التي تتألف من ممثلي الحكومات وخبراء مستقلين بارزين، ومع اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية لمعالجة الثغرات في البرامج المعيارية لمكافحة التمييز العنصري. وفيما يتعلق بالعمل المتعلق بالمواضيع والمشاريع، نظم القسم أنشطة عملية في الميدان لمساعدة الدول على وضع خطط عمل وطنية للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقتا عمل في أفريقيا بالتعاون مع المنظمة الدولية للبلدان

الناطقة بالفرنسية لصالح هذه البلدان. ويجرى التحضير لعقد حلقة عمل مع البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في أديس أبابا. وأبدى مجلس الأمناء اهتمامه أيضاً بإنشاء قاعدة بيانات لمكافحة التمييز في المستقبل، وأُبلغ بخطط معالجة مسألة تعزيز مكافحة التمييز بالتعاون مع المنظمات الرياضية. وأُحيط علماً بالدعم الذي تحتاج إليه الأنشطة المتصلة بالإعداد للسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي في ٢٠١١.

٦٨- وأحيط مجلس الأمناء علماً بأنشطة متابعة مؤتمر ديربان الاستعراضي والتحضير ليوم حقوق الإنسان ٢٠١٠ حول موضوع: المدافعون عن حقوق الإنسان يكافحون التمييز. وفي الختام، شكر مجلس الأمناء القسم على ما قدمه من معلومات مستجدة وأشاد بإنجازاته.

سابعاً - خاتمة

٦٩- أُتيحت لأعضاء مجلس الأمناء وكبار موظفي المفوضية السامية، في ختام الجلسات، الفرصة لعقد جلسة إحاطة تفاعلية وإجراء حوار تفاعلي مع الدول الأعضاء. وكان الهدف إبلاغ الدول الأعضاء بخلفية مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني وبهيكله وعملياته واطلاعها على ما استجد من معلومات في هذا الشأن، إضافة إلى عرض المركز المالي لصندوق التبرعات والأنشطة التي يدعمها. وشهدت الدورة حضوراً جيداً وأبدت الدول الأعضاء اهتماماً بالمسائل التالية: نسبة التمويل الذي تلقته البعثات الميدانية، وهل أُتيح التمويل للأنشطة الميدانية المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل، ونسبة تكاليف الموظفين والأنشطة في صندوق التبرعات، ومعايير اختيار الأنشطة التي يدعمها الصندوق. وأنهى الرئيس الدورة بتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء على دعمها الصندوق واهتمامها المستمر بعمل المفوضية السامية.

٧٠- ومن المقرر أن يعقد مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١ والفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على التوالي.

المرفقات

أولاً – بيان الإيرادات والنفقات المقدَّرة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

بدولارات الولايات المتحدة	
أولاً – الإيرادات	
التبرعات الواردة في عام ٢٠١٠	١٤ ١٤٩ ٤٢٧
إيرادات متنوعة وفوائد	٣٣٩ ١٥٣
مجموع الإيرادات	**١٤ ٤٨٨ ٥٨٠**
ثانياً – النفقات[أ]	
تكاليف الموظفين	٦ ٨٩٧ ٦١٨
أتعاب الخبراء والاستشاريين وتكاليف سفرهم	٥٢٥ ٢١٣
سفر الموظفين	٥٧٨ ٤٨٣
سفر الممثلين	١٦ ٣٠٠
الخدمات التعاقدية	٦٠٠ ١٢٨
مصروفات التشغيل العامة	٩٤٩ ٨٦٤
اللوازم والمواد	٣١٣ ٠٥١
المِنح والمساهمات والحلقات الدراسية	٢ ٩٠٦ ٥٣٨
تكاليف دعم البرامج	١ ٥٩٦ ٩١٥
مجموع النفقات	**١٤ ٣٨٤ ١١٠**
صافي زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة	١٠٤ ٤٧٠
رصيد الصندوق في نهاية الفترة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١٩ ٣٣١ ٦٠١
تسويات/وفورات/خسائر في أسعار الصرف تتعلق بالفترة السابقة	٤٦٩ ٠٢١
احتياطي التشغيل	(٢ ٦١٦ ٧٥٠)
مبالغ محوَّلة/مردودة إلى جهات مانحة	–
الرصيد الإجمالي للصندوق حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	**١٧ ٢٨٨ ٣٤٢**

(أ) تشمل مدفوعات والتزامات.

ثانياً – إيرادات صندوق التبرعات للتعاون التقني مقابل الموارد الأخرى للمفوضية الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠ (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠)

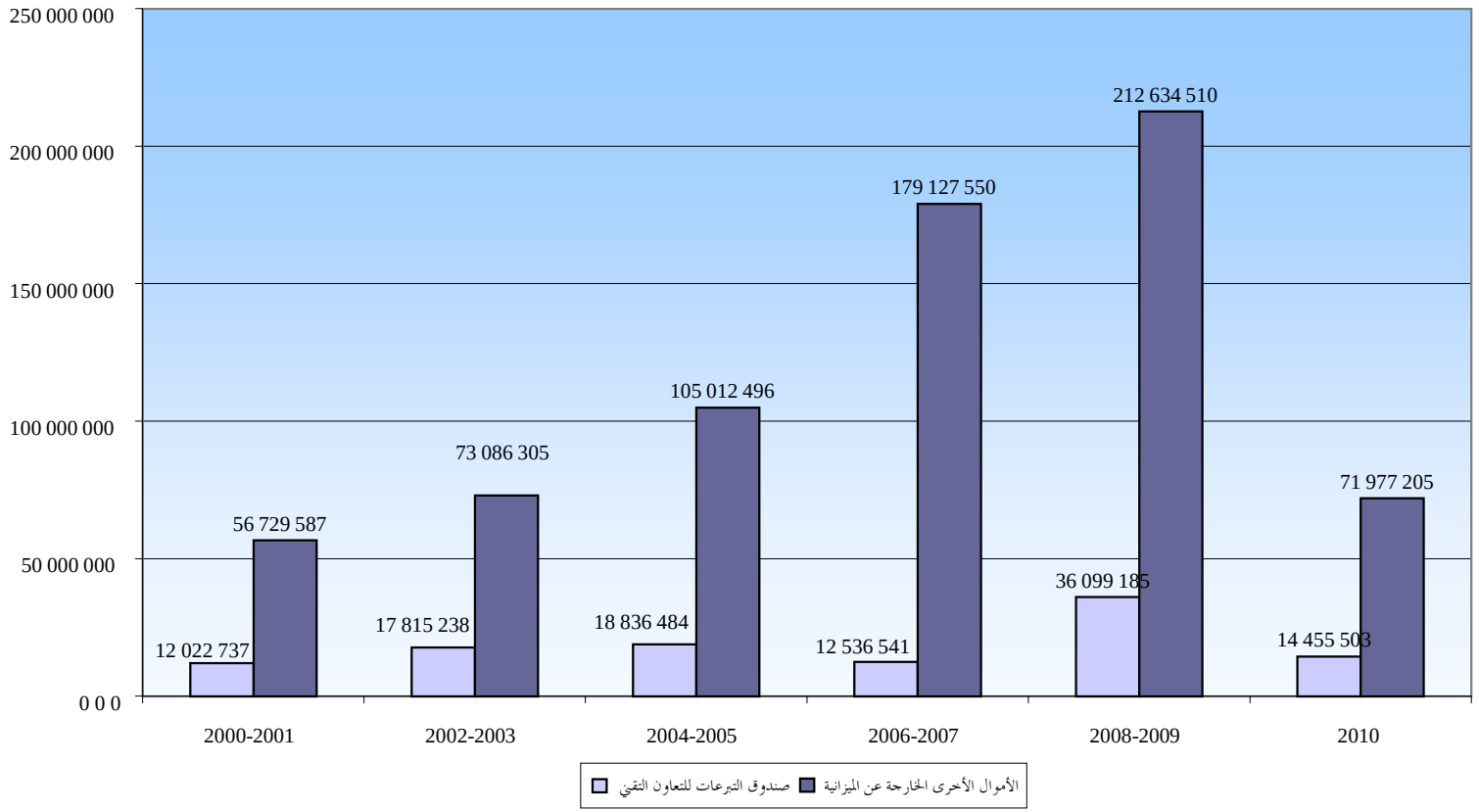

ثالثاً – نفقات صندوق التبرعات للتعاون التقني مقابل الموارد الأخرى للمفوضية الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠ (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠)

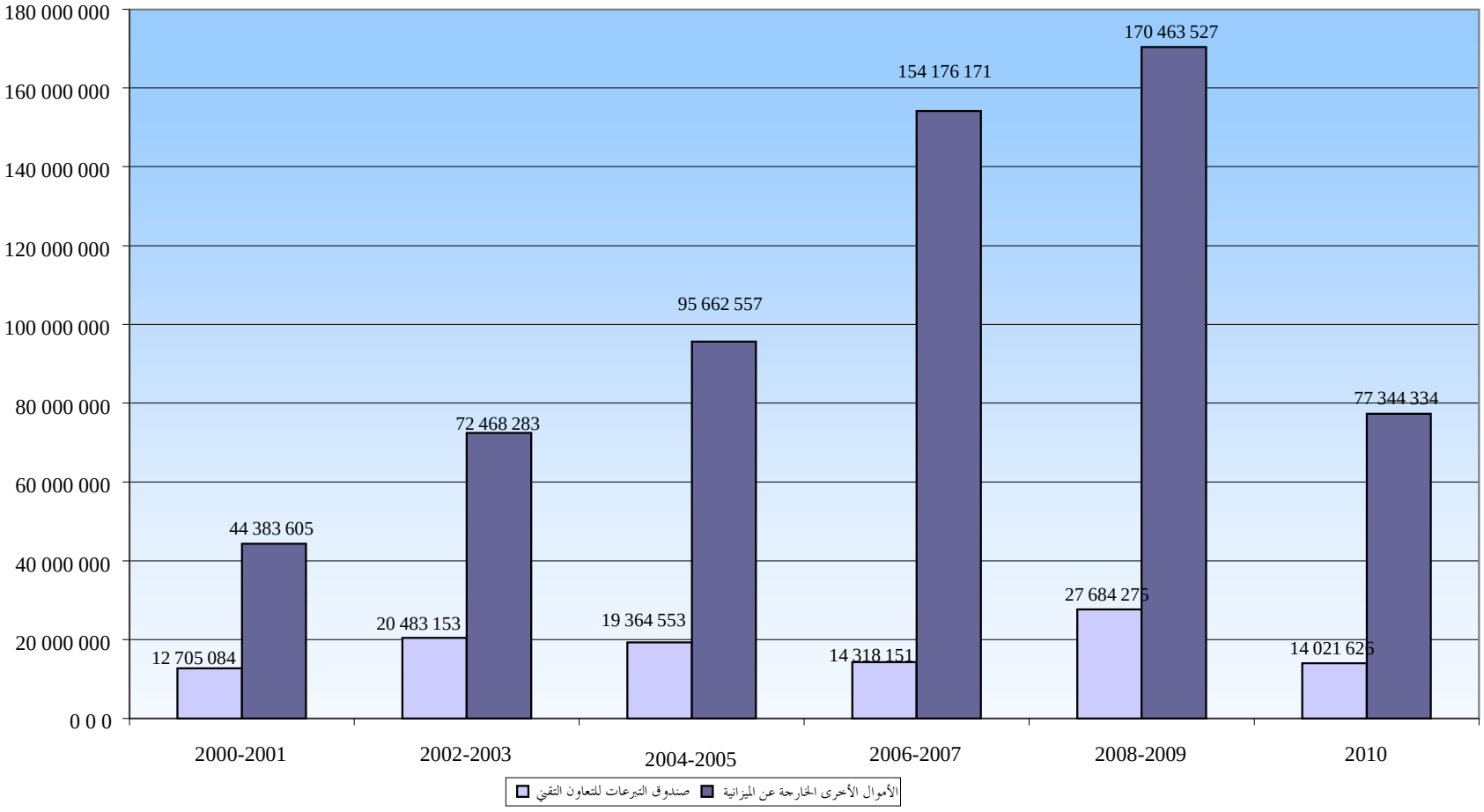

رابعاً – قائمة الجهات المتبرعة لصندوق التبرعات للتعاون التقني في الفتـــرة ٢٠١٠–٢٠١١ (حتى ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)

	٢٠١٠		٢٠١١	
	بالدولار الأمريكي	*الحالة*	*بالدولار الأمريكي*[ب]	*الحالة*
النمسا	٢٢٦ ١٣٧٫٦٧	مدفوع	–	
المفوضية الأوروبية	١ ٥٠٦ ٠٢٤٫١٠	مدفوع	–	
فنلندا	٢٠٧ ١٥١٫٦٦	مدفوع	–	
ألمانيا	٦١٦ ٥٢٢٫٨١	مدفوع	–	
الهند	٥٠ ٠٠٠٫٠٠	مدفوع	–	
اليابان	٢٠٠ ٠٠٠٫٠٠	مدفوع	–	
ليختنشتاين	١٨ ٤٥٠٫٠٠	مدفوع	–	
هولندا	٣ ٩٣١ ٨٤٧٫٩٧	مدفوع	٣ ٨١١ ٩٤٤٫٠٠	تعهد
النرويج	٣ ٠٩٠ ٤٨٩٫٥٣	مدفوع	–	
المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية	٢٣ ٠٥٦٫٤٢	مدفوع	–	
بنما	٢ ٠٠٠٫٠٠	مدفوع	–	
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	١ ١٤٦ ٣١٩٫٣٨	مدفوع	١ ٣٥٢ ٤٤٨٫٠٠	تعهد
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	٢٣ ٠٩١٫٠٩	تعهد	–	
سويسرا (مشروع دارفور)	١٨٠ ٠٠٠٫٠٠	مدفوع	٢٠٠ ٥٠٥٫٠٠	تعهد
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	١ ٢٩٥ ٣٣٦٫٧٩	مدفوع	–	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٢ ٠٠٠٫٠٠	مدفوع	–	
المجموع	**١٤ ١٤٩ ٤٢٧٫٤٢**		**٥ ٣٦٤ ٨٩٧٫٠٠**	

(ب) المبلغ مقدر بالدولار الأمريكي على أساس المبلغ المتعهد به بالعملة المحلية. ويشمل الأموال التي خصصتها الجهات المانحة لصندوق التبرعات للتعاون التقني و/أو أنشطة المفوضية السامية الممولة من هذا الصندوق، إضافة إلى مبالغ غير مخصصة رصدتها المفوضية السامية لصندوق التبرعات للتعاون التقني.

خامساً – مجموع التبرعات لصندوق التبرعات للتعاون التقني لكل عام في الفترة ٢٠٠٤–٢٠١٠ (حتى ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)

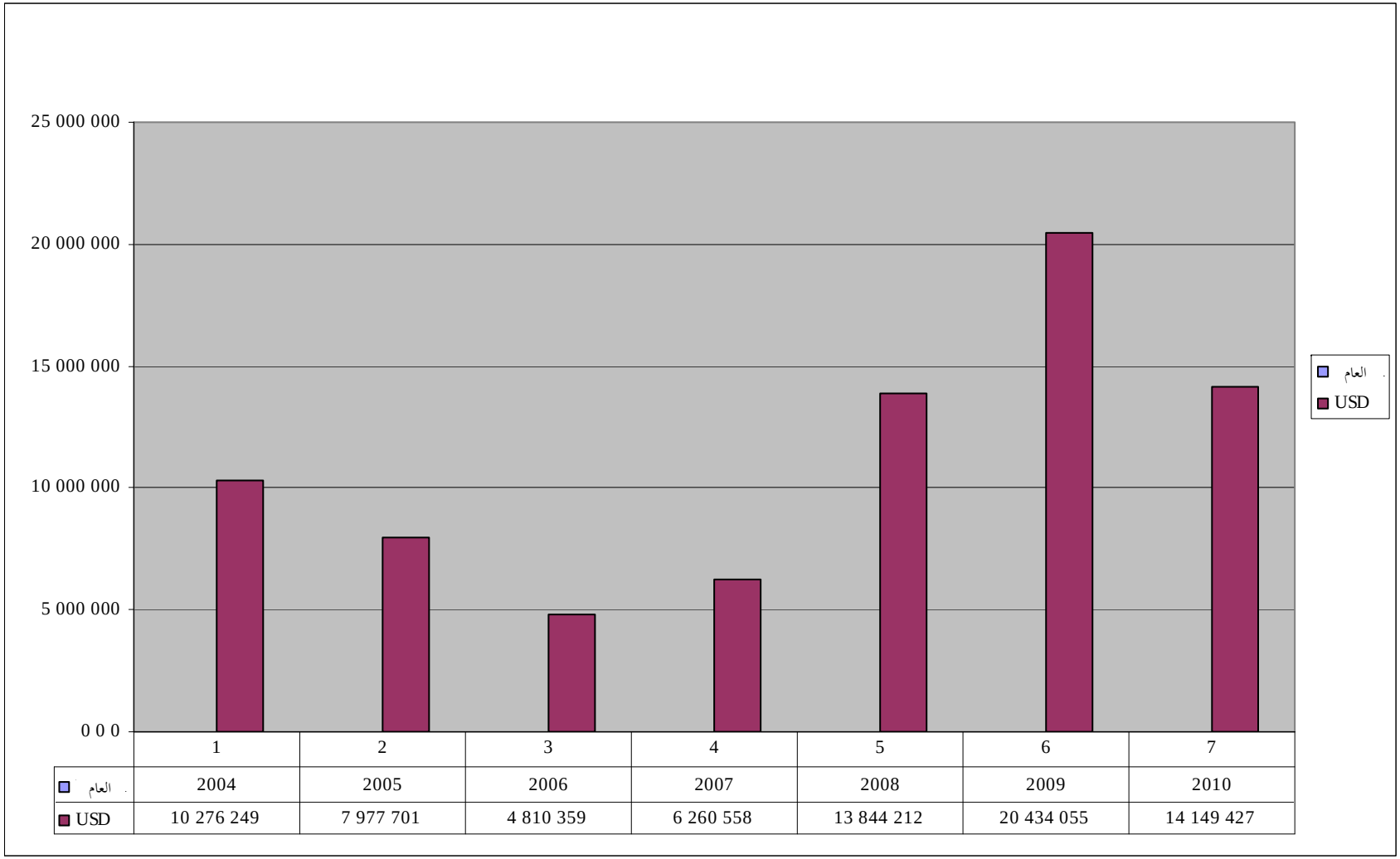

	1	2	3	4	5	6	7
العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
USD	10 276 249	7 977 701	4 810 359	6 260 558	13 844 212	20 434 055	14 149 427

USD = بالدولار الأمريكي

سادساً – حالة التبرعات حسب الصناديق الاستئمانية

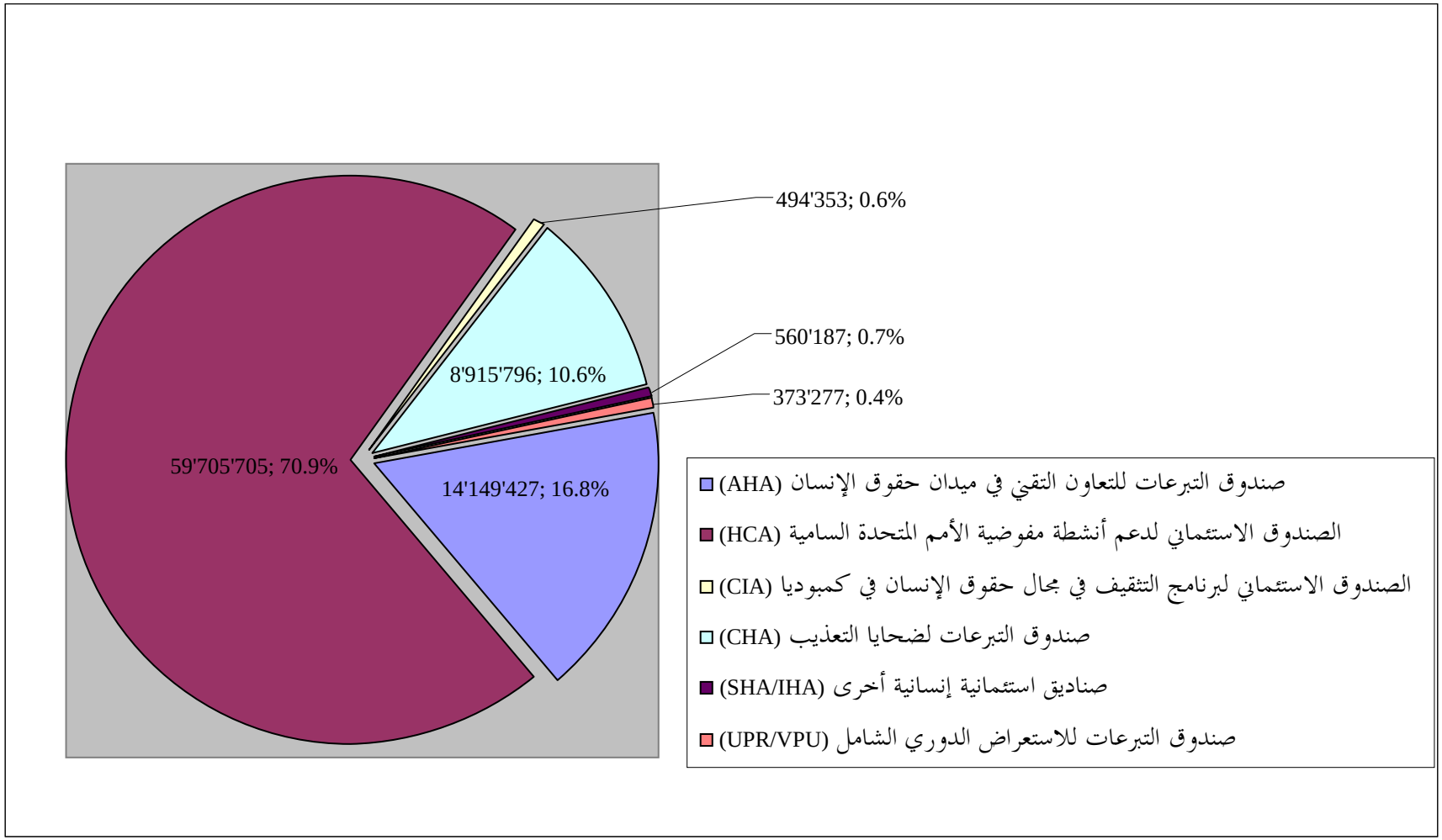

سابعاً – حالة نفقات صندوق التبرعات للتعاون التقني حسب البعثات الميدانية (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

	خطة التكاليف ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)			النفقات
شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني	الأنشطة	تكاليف الموظفين	المجموع	المجموع (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) بالدولار الأمريكي
أولاً – مستشارو حقوق الإنسان في أفرقة الأمم المتحدة القطرية				
إكوادور	١٣٩ ٥٥٥	٣٤٨ ٨٤٩	٤٨٨ ٤٠٤	٤٣٠ ١٥٢
البحيرات الكبرى (بوروندي)	١٦٩ ٥٧٨	٢٢٥ ٨٧٨	٣٩٥ ٤٥٦	١٣٨ ٤٠٥
غينيا	١٦٧ ٤٦٦	٣٥١ ٢٤٩	٥١٨ ٧١٥	٣٩٤ ٩٢١
هندوراس	١٢٣ ٧٧١	٤١٧ ٩٨٧	٥٤١ ٧٥٨	٥٣٧ ٢٠٥
إندونيسيا	١٥٨ ٦٥٢	٦٩ ٧٩٨	٢٢٨ ٤٥٠	٢٧ ٢٨٧
كينيا	٦١٨ ٨١٦	٣٦٥ ٢٩٥	٩٨٤ ١١١	٨٩٢ ٢٠٣
مدغشقر	٨٩ ٧٩٩	١٠٩ ٢٤٤	١٩٩ ٠٤٣	–
مولدوفا	٥٩ ٢٥٧	١٩٦ ٥٨٠	٢٥٥ ٨٣٧	١٩٢ ٠٤٤
نيكاراغوا	٥٧ ٣٤٨	١٩٤ ١٩٢	٢٥١ ٥٤٠	١٨٦ ٦٨٦
النيجر	٢١ ١٣١	٢٨٠ ٣٣٥	٣٠١ ٤٦٦	٢٤٨ ٤٧٠
بابوا غينيا الجديدة	١٦٣ ٧٥٥	٢٤٢ ٣٠٨	٤٠٦ ٠٦٣	٢٩٨ ٤٤٤
باراغواي	٢٣٥ ٤٩٢	٣٨٦ ٠٠٨	٦٢١ ٥٠٠	٢٨٥ ٣٦٠
الاتحاد الروسي	٥١٧ ٣١٤	٥٤٦ ٦١٧	١ ٠٦٣ ٩٣١	٧٠٥ ٢٢٣
رواندا	١٠١ ٧٠٠	١٩٤ ٨٦٦	٢٩٦ ٥٦٦	٢١٨ ٩٨٩
جنوب القوقاز، جورجيا	٣٦٩ ٦٢٨	٨٥٩ ٢٦١	١ ٢٢٨ ٨٨٩	٧٦٢ ١٦٥
سري لانكا	٢٠٤ ٩٨٢	٢٦٠ ٧٧٧	٤٦٥ ٧٥٩	٣٤١ ٣٦٠
أوكرانيا	٣٣٩ ٠٠٠	١١٤ ٤٠٣	١٤٨ ٣٠٣	–
اليمن	٦٩ ٦٠٨	١٧٦ ٦٤٢	٢٤٦ ٢٥٠	٢ ٨٢٧
زمبابوي	٤٠ ٥٠٨	٣٤ ٧٨٠	٧٥ ٢٨٨	–
المجموع الفرعي	**٣ ٣٤٢ ٢٦٠**	**٥ ٣٧٥ ٠٦٩**	**٨ ٧١٧ ٣٢٩**	**٥ ٦٦١ ٧٤١**
ثانياً – عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للعلوم:				
أفغانستان	٣٨٥ ١٤١	٥٧١ ٠٠٣	٩٥٦ ١٤٤	٥٧٧ ٠٦٠
كوت ديفوار	١٧٢ ٠٩٩	–	١٧٢ ٠٩٩	١٤٩ ٢٧٣
ليبيريا	٧٠ ١٠٥	–	٧٠ ١٠٥	٥٩ ٩٦٤
سيراليون	٢٣٤ ٨٣١	٢١٦ ٠٩٧	٤٥٠ ٩٢٨	٤١١ ٨٢١
الصومال	١١١ ٤٢٤	٢٦٩ ٢٩١	٣٨٠ ٧١٥	٢١٢ ٣٥٧
تيمور – ليشتي	٦٤٣ ٣١٦	٣٠ ٠٢٢	٦٧٣ ٣٣٨	٦٤٤ ٠٠١
دارفور، السودان (تمويل من سويسرا)	١٠٢ ٨٢٤	٧٧ ١٧٦	١٨٠ ٠٠٠	١٠٩ ٩٧٠
السودان	٤٠٦ ٥٧٤	–	٤٠٦ ٥٧٤	٣٠٧ ٥٤٣
المجموع الفرعي	**٢ ١٢٦ ٣١٤**	**١ ١٦٣ ٥٨٩**	**٣ ٢٨٩ ٩٠٣**	**٢ ٤٧١ ٩٨٩**

شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني	*خطة التكاليف ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)*			*النفقات*
	الأنشطة	*تكاليف الموظفين*	*المجموع*	*المجموع (حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) بالدولار الأمريكي*
ثالثاً - المكاتب القطرية/المكاتب القائمة بذاتها للمفوضية السامية				
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٦٣٥ ٢٤٦	١ ٢٧١ ٧٨٠	١ ٩٠٧ ٠٢٦	١ ٢٨٤ ٠١٠
كوسوفو	١٨٨ ٠٣٢	٧١٨ ٠٢٥	٩٠٦ ٠٥٧	٥٠٩ ٧٣٨
موريتانيا	٤٦٠ ١٣٦	٤٢٠ ٦٧٤	٨٨٠ ٨١٠	٢٦٦ ٥٩٩
المكسيك	٤٢٠ ٧٢٢	١ ٣٠٣ ٥٣١	١ ٧٢٤ ٢٥٣	١ ٣١٠ ١٣٢
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦٣٨ ٢٨٤	٢ ٠٣٦ ٨٥٠	٢ ٦٧٥ ١٣٤	١ ٧٦٦ ٢٤٣
توغو	٦٩٧ ٢٨٩	٧١٦ ٣٥٢	١ ٤١٣ ٦٤١	١ ١١٣ ٦٥٨
المجموع الفرعي	**٣ ٠٣٩ ٧٠٩**	**٦ ٤٦٧ ٢١٢**	**٩ ٥٠٦ ٩٢١**	**٦ ٢٥٠ ٣٨٠**
مجموع النفقات (منها ١٣ في المائة لمجلس السلام والأمن)	**٨ ٥٠٨ ٢٨٣**	**١ ٣٠٠ ٥٨٧٠**	**٢١ ٥١٤ ١٥٣**	**١٤ ٣٨٤ ١١٠**